

المؤتمر العام  
الدورة التاسعة والعشرون  
روما، ٧ - ١٨/١١/١٩٩٧

برنامج العمل والميزانية للفترة المالية ١٩٩٨ - ١٩٩٩  
(مستخرج من تقرير الدورة الثالثة عشرة بعد المائة - نوفمبر/تشرين الثاني  
١٩٩٧)

برنامج العمل والميزانية للفترة المالية ١٩٩٨ - ١٩٩٩<sup>(١)</sup>

١ - درس المجلس مقترحات برنامج العمل والميزانية وعالج، على وجه الخصوص، التصورين الرئيسيين اللذين تناولتهما الوثيقة. ولاحظ أن هذين التصورين يقابلان النمو الصفري الحقيقي والنمو الصفري الاسمي، اللذين أعدا بناء على طلبه في دورته الأخيرة. وفي حين أن بعض الأعضاء كان يحبذ تقديم مزيد من المعلومات عن تأثيرات تصور النمو الصفري الاسمي، فإن المجلس رحب بالمعلومات المستفيضة التي أوردتها الوثيقة، وعكست توجيهاته ومشورة كل من لجنتي البرنامج والمالية. وأقر المجلس بأن من المستحسن إعداد هذه

<sup>(١)</sup> الوثائق: C 97/3, C 97/3-SUP. 1, C 97/3-Corr. 1-REV. 1, C 97/3-Sup.2, C 97/3-Sup. 2-Rev. 1  
(Arabic Only), CL 113/2 paras 5-16, CL 113/3 paras 5-50, CL 113/4 paras 4-15, CL 113/PV/2,  
CL 113/PV/5

لدواعي الاقتصاد طبعت هذه الوثيقة في عدد محدود من النسخ، والمرجو من أعضاء الوفود والمراقبين أن يكتفوا بهذه النسخة أثناء الاجتماعات وألا يطلبوا نسخا إضافية منها الا للضرورة القصوى.

الوثيقة في صيغة أكثر إيجازا في المستقبل. ورحب بالاستعراض المفصل الذي أجرته لجنة البرنامج والمالية لهذه المقترحات.

٢ - ولاحظ المجلس بالرضا أن مقترحات برنامج العمل والميزانية راعت الآراء التي أبدتها لجانه الفنية. كما رحب بالإهتمام الذي أولى للمحافظة على توازن كاف بين الأنشطة المعيارية والتنفيذية. وفي هذا الصدد، استذكر المجلس التكامل ما بينهما وتوقعات الدول الأعضاء باستمرارهما وتعزيزهما.

٣ - واعترف المجلس بأن المقترحات تضمنت تأثيرات سعر الصرف حسبما طلبه أيضا في دورته الأخيرة، إستنادا الى تطبيق سعر صرف مؤقت قدره ١٦٩٠ ليرة للدولار الواحد. ولاحظ أن سعر الصرف المؤقت هذا يقارب كثيرا أسعار الصرف الحالية.

٤ - وأبلغ المجلس بأن التقديرات التي عدلت مؤخرا، لتكاليف إعادة توزيع الموظفين وانتهاء خدمتهم والمرتبطة بالتخفيض في الوظائف، أسفرت عن تكاليف غير مدرجة في الميزانية تقارب ٤ ملايين دولار و ١٢ مليون دولار في اطار تصوري النمو الصفري الحقيقي والنمو الصفري الاسمي على التوالي.

٥ - وذكر بعض الأعضاء أن المزيد من تخفيض التكاليف الادارية وتحقيق الحد الأقصى من الوفورات الناشئة عن زيادة الكفاءة أساسى للحد من التقليل في البرامج الفنية والاقتصادية، وتقدموا ببعض الاقتراحات في هذا الخصوص. وشدد أعضاء آخرون على ما تحقق بالفعل من وفورات كبيرة في الماضي القريب، والحاجة الى تعزيز هذه المكاسب في هذا المنعطف قبل النظر في اجراء تغييرات أخرى في الهيكل التنظيمي.

٦ - مع الأخذ في الاعتبار ما سيجرى من مناقشات في اللجنة الرئيسية الثانية للمؤتمر خلال الأسبوع المقبل، أعرب الأعضاء عن وجهات نظرهم بشأن المضمون الموضوعي للمقترحات والبدائل المختلفة قيد الدراسة، والتي عكست أيضا مواقف المجموعات الاقليمية.

٧ - وأكد معظم الأعضاء من جديد تحبيذهم النمو الحقيقي في ضوء الاحتياجات الواسعة للمساعدة في البلدان. كما أكدوا الأهداف التي وافق عليها مؤتمر القمة العالمي للأغذية التي دعت المنظمة الى تقديم دعم نشط. وفي هذا السياق، قبلت هذه المجموعة النمو الصفري الحقيقي باعتباره الحد الأدنى

اللازم لكي تتمكن المنظمة من الوفاء بمهامها. واعترضوا على التخفيض الكبير في المخرجات الذي ينطوي عليه تصور النمو الصفري الاسمي.

٨ - وهدف أعضاء آخرون الى وضع مستوى للميزانية يتيح قدرا من المرونة في الميزانية لأجل البرامج الفنية والاقتصادية، بشرط اجراء مزيد من التخفيض في البرامج غير الموضوعية مثل التكاليف الادارية.

٩ - ومع ذلك رأى أعضاء آخرون أن تصور النمو الصفري الاسمي سيحفظ للمنظمة قدرات كبيرة لتنفيذ برنامج عمل فعال يفي بالأولويات المحددة. ورأوا أن هذا التصور سيمول كاملا على الأرجح وأن ميزانية بمستوى النمو الصفري الاسمي تتسق تماما مع الضغوط الحالية لاحتواء النفقات العامة في الكثير من البلدان. وبيّن أحد أعضاء المجموعة وهو يتفق مع هذه الآراء، بأنه يجب مستوى النمو الصفري الحقيقي أو دون هذا المستوى.

١٠ - وأعادت احدى الأعضاء التذكير بموقف حكومتها بضرورة أن يكون مستوى الميزانية ما بين ٦١٠ ملايين دولار و ٦١٥ مليون دولار.

١١ - وشدد عضو آخر على اهتمامه المحدد باستئناف العمل في المسح العالمي لاستهلاك ألياف الملابس الذي كان قد توقف من قبل.

١٢ - وفي الختام، استذكر المجلس الرغبة الجماعية في تحاشي الصعوبات التي شهدتها المؤتمر الأخير. وحث، في ضوء الطائفة العريضة من المواقف التي لاتزال سائدة في أوساط الأعضاء، على بذل مزيد من الجهود سعيا للتوصل الى اتفاق عام في الآراء حول الميزانية.

١٣ - وأكد المجلس من جديد ملاحظا أنه، وفي يوم ٣/١١/١٩٩٧، كانت هناك ٧٩ دولة عضو لم تسدد أي مدفوعات من اشتراكاتها لعام ١٩٩٧، وأن هناك ٧٥ دولة عضو مازالت عليها متأخرات اشتراكات، أهمية أن يفي جميع الأعضاء بالتزاماتهم المالية تجاه المنظمة وتسوية اشتراكاتهم المستحقة في مواعيدها، فضلا عن تسديد المتأخرات.

١٤ - وشدد المجلس على ضرورة أن تقوى الدول الأعضاء من احساسها بالانتماء الى المنظمة.